الأمم المتحدة S/2022/313*

مجلس الأمن

Distr.: General
12 April 2022
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة ونبذة عن أولويات البعثة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 1244 (1999) الذي أنشأ المجلسُ بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطَلب إلى الأمين العام أن يُقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. ويغطي هذا التقرير أنشطة البعثة والتطورات المتعلقة بها في الفترة من 16 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 15 آذار/مارس 2022.

2 - وما زالت أولويات البعثة هي تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وتواصل البعثة، في إطار سعيها إلى تحقيق أهدافها، تعاونها البنّاء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) تؤديان دوريهما في إطار ما نص عليه القرار 1244 (1999). وما زالت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو موجودة في كوسوفو، تمشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (S/PRST/2008/44) وتقرير الأمين العام المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع البعثة.

3 - وفي 16 كانون الثاني/يناير، وصلت ممثلة الأمين العام الخاصة الجديدة ورئيسة البعثة، كارولين زيادة، إلى بريشتينا وتولت قيادة البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية الرئيسية

4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمحورت التطورات السياسية والأمنية الرئيسية حول إجراء الانتخابات المحلية في كوسوفو؛ والتوترات بين بريشتينا وبلغراد بشأن الترتيبات المتعلقة بحرية التنقل؛ وإجراء الاستفتاء الدستوري الصربي في كوسوفو في 16 كانون الثاني/يناير 2022؛ والانتخابات البرلمانية والرئاسية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية بتاريخ 27 نيسان/أبريل 2022.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصـربية المقبلة في كوسـوفو. وكثف الاتحاد الأوروبي جهوده للنهوض بالحوار بين بلغراد وبريشـتينا، بدعم معزز من الولايات المتحدة الأمريكية وجهات فاعلة أوروبية.

5 - وفي 17 تشـرين الأول/أكتوبر، أجريت الانتخابات البلدية في جميع بلديات كوسـوفو البالغ عددها 38 بلدية، تلتها جولة ثانية فاصـلة للانتخابات في 21 بلدية في 14 تشـرين الثاني/نوفمبر. وشـارك في الانتخابات ما مجموعه 89 كيانا سـياسـيا، منها 32 حزبا سـياسـيا. وأبلغ أن النسـبة العامة لإقبال الناخبين على التصويت بلغت 42,5 في المائة، ورصد العمليةَ 693 24 مراقبا معتمدا. وتم التنافس على ما مجموعه 166 منصـب رئيس بلدية و 199 5 منصـبا في المجالس البلدية. وفاز كل من حزب كوسـوفو الديمقراطي ورابطة كوسـوفو الديمقراطية بثمانية مناصـب رؤسـاء بلديات لكل واحد منهما، تلاهما التحالف من أجل مستقبل كوسوفو بفوزه بخمسة مناصب، وحركة تقرير المصير (Vetëvendosje) بفوزها بأربعة مناصب، في حين حصـل كل من المبادرة الديمقراطية الاجتماعية، والحزب الديمقراطي التركي لكوسـوفو، والمبادرة المدنية لأوبيليك (Obiliq) على منصب واحد لكل واحد منها. وفازت القائمة الصربية بجميع مناصب رئاسة البلديات العشـر ذات الأغلبية الصـربية في كوسـوفو. وفيما يتعلق بتمثيل المرأة، تنافس في الانتخابات 14 امرأة، يمثلن 8,3 في المائة من جميع المرشحين، وهو ما مثل زيادة مقارنة بانتخابات عام 2017 عندما كانت نسبة 3 في المائة من المرشحين من الإناث. وفي هذه المناسبة، فازت امرأتان فقط - كلتاهما تمثلان القائمة الصـربية - بسباقين من سباقات رئاسة البلديات. ومثلت المرشحات 37,2 في المائة من المتنافسين على مقاعد المجالس البلدية، وهو ما يشـكل زيادة طفيفة من 34,8 في المائة المسـجلة في انتخابات عام 2017.

6 - وقيمت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، التي نشـرت أكثر من 100 مراقب للانتخابات، عملية إجراء الانتخابات عموما على أنها إيجابية، بينما لاحظت بعض الافتقار إلى الشـفافية والمساءلة فيما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، وكذلك المنافسة الانتخابية المحدودة بسبب العدد المتدني للمرشحين في البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

7 - وشـددت المفوضـية الأوروبية، في تقريرها السـنوي عن كوسـوفو الصـادر في 19 تشـرين الأول/أكتوبر، على أن الإطار القانوني الانتخابي في كوسوفو ظل دون تغيير جوهري منذ عام 2010، على الرغم من التوصـيات المتعلقة بالانتخابات الصـادرة عن البعثات السـابقة لمراقبي وخبراء الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي. وبشـكل أعم، جاء في تقييم المفوضـية أنه أحرِز تقدم متباين في عام 2021 بشـأن المضـي قدما في الإصـلاحات الموجهة نحو التواؤم مع الاتحاد الأوروبي، مع ملاحظة بطء في التقدم في الحوار الذي ييسره الاتحاد. وفيما يتعلق بالإصلاحات في مجال سيادة القانون، شددت المفوضية على أهمية إحراز تقدم في التحقيق في قضـايا الفسـاد والجريمة المنظمة ومقاضـاة مرتكبيها، والحاجة إلى زيادة الشـفافية في المؤسسـات العامة، والحد من التأثير السـياسـي غير المبرر على الجهاز القضـائي. وأعربت المفوضـية عن قلقها إزاء اقتراح الحكومة القيام بـ "إعادة تقييم كاملة لمرة واحدة" للمدعين العامين والقضاة.

8 - واشـتعل فتيل التوترات بين بلغراد وبريشـتينا خلال الأيام التي سـبقت الانتخابات المحلية، ولا سـيما بسبب الجوانب التي ظلت دون حل منذ فترة طويلة في تنفيذ الاتفاق الذي يسره الاتحاد الأوروبي بشأن حرية التنقل. ففي 20 أيلول/سبتمبر، بدأت وزارة الداخلية في كوسوفو في تنفيذ سياسة جديدة تتعلق بالمركبات التي تحمل لوحات تسـجيل صـربية، تسـتوجب نزعها والاسـتعاضـة عنها بغيرها أو تغطيتها بلوحات مؤقتة صـادرة عن كوسـوفو في نقاط العبور الرسـمية. وأعرِب عن اعتراضـات في مناطق كوسـوفو التي يسـكنها الصـرب،

ولا سيما في الشمال، بينما نُشرت وحدات خاصة تابعة لدائرة الشرطة في كوسوفو بالقرب من نقطتي العبور عند البوابة 1 في جاريني/جاريني، والبوابة 31 في بيرنياك/برنياك لإنفاذ هذه السياسة. وتجمع السكان بالقرب من نقطتي العبور وأغلقوا طرق العبور احتجاجا. وأحرِق مكتب لتسجيل المركبات في زوبين بوتوك، وعُثر على جهاز متفجر في مكتب تسجيل المركبات في زفيتشان/زفيتسان. وكادت مواجهة بين شرطة كوسوفو ومتظاهرين تتطور إلى مشاجرات بدنية. وبينما أصدرت صربيا انتقادات لاذعة لنهج كوسوفو، قامت بعمليات تحليق بطائرات عسكرية وأعادت تمركز قوة صغيرة للرد السريع في مناطق قريبة من الحدود الإدارية. وقام وزير دفاع صربيا، برفقة سفير الاتحاد الروسي لدى بلغراد، بزيارة الوحدات العسكرية الصربية المنتشرة في المنطقة. وانضمت الممثلة الخاصة إلى الاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات الفاعلة الدولية في الدعوة إلى وقف التصعيد والحوار.

9 - ووقع الجدل في أعقاب إحدى الزيارات التشاورية المنتظمة قام بها الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشتينا والمسائل الأخرى في منطقة غرب البلقان، ميروسلاف لايتشاك، إلى بريشتينا وبلغراد في الفترة من 15 إلى 21 أيلول/سبتمبر. واجتمع السيد لايتشاك وكبار المفاوضين من بريشتينا وبلغراد في وقت لاحق في بروكسل واتفق الطرفان على إزالة الوحدات الخاصة من شرطة كوسوفو ومعها في نفس الوقت الحواجز الموضوعة في الطرق في 2 تشرين الأول/أكتوبر، تحت إشراف قوة كوسوفو. واتفق الطرفان أيضا على تطبيق نظام مؤقت لاستخدام ملصقات على لوحات التسجيل الصادرة عن كوسوفو والأخرى الصربية على السواء. وأنشئ فريق عامل خاص، يتألف من ممثلين عن كلا الطرفين وممثلين عن الاتحاد الأوروبي، وكُلف بالاتفاق على حل أكثر دواما بحلول 21 نيسان/أبريل 2022. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان هذا الفريق قد اجتمع في ست مناسبات، وأبلِغ عن إحراز بعض التقدم.

10 - واشتعل فتيل التوترات من جديد في الشمال في تشرين الأول/أكتوبر عندما نفذت شرطة كوسوفو عملية لمكافحة التهريب في عدة مواقع في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك بريشتينا وبيجي/بيتش وجنوب ميتروفيتسا وشمال متروفيتسا وزفيتشان/زفيتسان. وفي البلديتين الأخيرتين، أدت مقاومة صرب كوسوفو لوجود الشرطة الخاصة إلى مشاجرات أسفرت عن إصابة ضباط شرطة ومتظاهرين ومارة بجروح. وأعرب مسؤولو كوسوفو، الذين يدافعون عن العملية، عن موقف كوسوفو "الذي لا هوادة فيه" بأن "الجريمة والجماعات الإجرامية لن يُتسامح معها وستُحارَب". وسافر رئيس صربيا، ألكسندر فوسيتش، إلى راشكا، الواقعة إلى الشمال من الحدود الإدارية، وحث زعماء صرب كوسوفو على ضبط النفس، بينما تعهد أيضا بالرد على "أي محاولة لاستخدام العنف ضد صرب كوسوفو".

11 - ونشأ الخلاف مرة أخرى بشأن ترتيبات التصويت في كوسوفو بعد إعلان صربيا أن استفتاء سيُجرى في 16 كانون الثاني/يناير بشأن تغييرات في الدستور الصربي متعلقة بالجهاز القضائي. وفي خضم النداءات التي وجهها كل من المجموعة الخماسية (ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة) والاتحاد الأوروبي إلى سلطات كوسوفو لتيسير التصويت، أصدرت رئيسة كوسوفو، فيوسا عثماني، ورئيس الوزراء، ألبين كورتي، ورئيس برلمان كوسوفو، غلاوك كونيوفكا، بيانا مشتركا أكدوا فيه أن "مواطني كوسوفو الصرب المزدوجي الجنسية سيكون لهم الحق في التصويت وفقا للمعايير والممارسات الدولية، مثلا عن طريق البريد ومكتب الاتصال [ببلغراد]". وأكدت جلسة استثنائية عقدها البرلمان في 15 كانون الثاني/يناير، بناء على طلب من السيد كورتي، هذا الموقف بأغلبية الأصوات.

ولم يحضر الجلسة ممثلو القائمة الصربية. وكان رد فعل المسؤولين في بلغراد قويا، إذ اتهموا بريشتينا بالتصرف على نحو يزدري الحوار الميسر من قبل الاتحاد الأوروبي.

12 - وعشية الاستفتاء الصربي، احتجزت شرطة كوسوفو موظفين من لجنة الانتخابات الصربية حاولوا إدخال مواد اقتراع عبر الحدود الإدارية. وادعى مكتب الحكومة الصربية لشؤون كوسوفو وميتوهيا أن تلك المواد كان المراد استعمالها في عملية لجمع بطاقات الاقتراع تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفقا للممارسة السابقة. وفي السابق، كانت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو قد أبلغت بلغراد بأن هذه العملية لن تكون ممكنة بدون موافقة جميع الأطراف، بما فيها بريشتينا. ثم أعلنت اللجنة أن صرب كوسوفو لن يتمكنوا من التصويت إلا في مواقع محددة شمال الحدود الإدارية. وفي يوم الاستفتاء، 16 كانون الثاني/يناير، وبدعم من سلطات بلغراد، تم توفير وسائل النقل للناخبين في البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. وفي شمال ميتروفيتسا، نُظم احتجاج على موقف بريشتينا، بينما نُظمت احتجاجات أصغر حجما في أماكن أخرى من كوسوفو.

13 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلِغ عن وقوع 13 حادثا أثر على طائفة صرب كوسوفو والمواقع الدينية والثقافية الأرثوذكسية الصربية، بما في ذلك أضرار أُلحِقت بشواهد القبور في المقابر الأرثوذكسية الصربية في بلديات بريزرن، وفوشي كوسوفي/كوسوفو بوليي، وغراتشانيتسي/غراتشانيتسا، وإستوغ/إستوك، فضلا عن بناء غير قانوني في منطقة الحماية الخاصة لدير القديس أوروش في بلدية فريزاي/أوروشيفاتش. وشملت حوادث أخرى عمليات سرقة مبالغ نقدية في مواقع دينية لطوائف مختلفة في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك من المساجد ومقابر المسلمين والكنائس الأرثوذكسية الصربية، فضلا عن أضرار أُلحِقت بكنيسة كاثوليكية في بلدة بيجي/بيتش.

14 - وخلال فترة الشتاء، واجهت كوسوفو أزمة في إمدادات الطاقة مع وقوع انقطاعات متكررة للطاقة الكهربائية بسبب انخفاض القدرة على تلبية الطلب الموسمي المرتفع عادة على الطاقة. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، اعتمد برلمان كوسوفو عددا من تدابير الطوارئ التي اقترحتها الحكومة، بما في ذلك فرض قيود على استهلاك الكهرباء، لمدة 60 يوما. وتوصلت الحكومة أيضا إلى ترتيب قصير الأجل مع ألبانيا للإمدادات الطارئة من أجل تخفيف النقص. وفي أوائل شباط/فبراير، قام المكتب المعني بالتنظيم في مجال الطاقة بزيادة سعر الكهرباء للأسر عند تجاوز مستوى استهلاك معين، مما أدى إلى انتقادات واسعة النطاق وبعض المظاهرات العامة. وأعربت أحزاب المعارضة عن اعتزامها الطعن في تدابير الطوارئ من خلال إجراءات قضائية.

15 - وعقدت سلطات كوسوفو اجتماعين مشتركين مع حكومتي ألبانيا ومقدونيا الشمالية في 16 أيلول/سبتمبر و 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، على التوالي. وأسفر الاجتماعان عن إبرام عدة اتفاقيات لتعزيز حرية التنقل، والتعاون في مجال الطاقة، وربط السكك الحديدية، والتجارة، والعلاقات في مجال التعليم.

16 - وفي 21 و 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، اجتمع قادة ألبانيا وصربيا ومقدونيا الشمالية في تيرانا للدفع نحو الأمام بمبادرة منطقة البلقان المفتوحة، وهي مبادرة تعارضها بريشتينا باعتبارها لا تتماشى مع المبادرة الإقليمية لعملية برلين، السوق الإقليمية المشتركة. وأسفر اجتماع كانون الأول/ديسمبر عن إبرام خمسة اتفاقات جديدة تهدف إلى تيسير حرية تنقل الأشخاص والبضائع، والتعاون الاقتصادي، والوصول إلى

أسواق العمل. ورحب بالمبادرة عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مع التشديد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي الشامل للجميع.

17 - ونقل غالبية الأفغان الذين تم إجلاؤهم وكانت تستضيفهم سلطات كوسوفو إلى بلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية، عملا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين البلدان الأوروبية والولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وتفيد التقارير بأن حوالي 50 من الألف شخص الذين تم إجلاؤهم في البداية ما زالوا في كوسوفو.

18 - وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزارة الخارجية والشتات في كوسوفو، بناء على تعليمات من رئيسة كوسوفو، أن اثنين من موظفي مكتب الاتصال الروسي في بريشتينا "شخصان غير مرغوب فيهما"، مدعية أن أنشطتهما قد تؤدي إلى "تعريض الأمن القومي والنظام الدستوري لجمهورية كوسوفو للخطر". واحتج الاتحاد الروسي على القرار، مؤكدا أن سلطات كوسوفو ليس لديها أساس قانوني لاتخاذ مثل هذه الخطوات. وفي رسالة بُعثت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر إلى رئيس وزراء كوسوفو، دعت البعثة إلى مراعاة امتيازات وحصانات مكاتب الاتصال وموظفيها، بما يتسق مع أنظمة بعثة الأمم المتحدة ذات الصلة المعتمدة على أساس قرار مجلس الأمن 1244 (1999) والقانون الدولي. ونقلت البعثة هذه الرسائل أيضا في اجتماع متابعة مع رئيس الوزراء عقد في 2 كانون الأول/ديسمبر.

19 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، وبناء على طلب من رئيس الوزراء، ذكرت وزارة الخارجية والشتات في كوسوفو، من خلال منصة للتواصل الاجتماعي، أنه تقرر الإعلان عن أن أحد الموظفين في بعثة الأمم المتحدة "شخص غير مرغوب فيه". وفي 1 كانون الثاني/يناير، أكد المتحدث باسم الأمين العام أن مفهوم "الشخص غير المرغوب فيه" لا ينطبق على موظفي الأمم المتحدة، وأنه ينبغي توجيه أي شواغل بشأن أحد موظفي البعثة إلى البعثة، تمشيا مع مركز البعثة وموظفيها وامتيازاتهم وحصاناتهم. وتلقت البعثة أول رسالة رسمية لها من سلطات كوسوفو بشأن هذه المسألة في 2 كانون الثاني/يناير. ونقلت قيادة البعثة إلى سلطات كوسوفو توقعها بأن تُحل المسألة وفقا لمركز البعثة وموظفيها وامتيازاتهم وحصاناتهم. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى الرغم من إثارة المسألة في عدة مناسبات، لم تكن البعثة قد أُبلِغت بعد بأي إجراء اتخِذ استجابة للطلب.

ثالثا - أثر الجائحة وتدابير التصدي لها

20 - ظلت كوسوفو تتأثر بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث شهدت أقصى موجة من الإصابات الجديدة في كانون الثاني/يناير 2022. وارتفع العدد اليومي للحالات الجديدة ليصل في ذروته إلى أكثر من 000 4 حالة وتجاوز العدد اليومي للحالات النشطة 000 36 حالة. وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان قد أبلغ عن أكثر من 000 237 حالة من حالات الإصابة بكوفيد-19 و 339 3 حالة وفاة في كوسوفو منذ بداية الجائحة.

21 - وللتصدي لارتفاع عدد الحالات، فرضت حكومة كوسوفو قيودا جديدة صارت نافذة اعتبارا من 22 كانون الثاني/يناير، بما في ذلك اشتراط ثلاث جرعات تطعيم أو جرعتان واختبار لتفاعل البوليمراز التسلسلي يثبت عدم الإصابة بالفيروس من أجل دخول كوسوفو. ووجد أمين المظالم في كوسوفو أن هذا الإجراء الأخير غير متناسب، وأثار الإجراء احتجاجات محلية في ألبانيا المجاورة، وصدرت دعوات إلى

التراجع عنه من السلطات الصحية في مقدونيا الشمالية، حيث اعتبر أنه يؤثر على حرية التنقل. ومن بين أمور أخرى، أثرت التدابير على 500 3 طالب غير ملقح في شمال متروفيتسا لم يتمكنوا من المشاركة في امتحانات منتصف السنة الدراسية. ورُفعت تلك القيود في 5 شباط/فبراير.

22 - واستمرت عملية التطعيم في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أعطت السلطات الصحية جرعات ثالثة من اللقاح، بالإضافة إلى التطعيم الأولي بجرعتين. وحتى منتصف آذار/مارس، تلقى 581 900 فردا (حوالي 50 في المائة من مجموع السكان) جرعة واحدة على الأقل من اللقاح، فيما تلقى 331 818 فردا (حوالي 45,5 في المائة من مجموع السكان) جرعتين وتلقى 630 98 فردا الجرعة الثالثة.

23 - ونشرت السلطات البلدية في كوسوفو أفرقة تطعيم متنقلة في المناطق التي تسكنها طوائف لا تشكل أغلبية، ولا سيما في بلدية سوهاريكي/سوفا ريكا، ومدينة غياكوفي/داكوفيتسا، و 16 قرية في بلدية بريزرن. وتلقى بعض السكان، ومعظمهم من البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، اللقاحات في وقت سابق في مواقع في صربيا. وظلت طوائف روما كوسوفو وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو تواجه تحديات خاصة في التعامل مع الآثار الصحية والاجتماعية - الاقتصادية للجائحة.

24 - وارتفع العدد الإجمالي لحالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 بين موظفي الأمم المتحدة ومُعاليهم منذ بداية الجائحة من 202 إلى 351 حالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تؤدي مهامها بشكل كامل. واعتمدت البعثة اختبار المستضدات كإضافة إلى ما لديها من قدرات للاختبار باستخدام تفاعل البوليمراز التسلسلي، ووضعت اللمسات الأخيرة على ترتيبات الدعم الطبي مع مستشفيات في سكوبيه من أجل جميع موظفي الأمم المتحدة ومعاليهم.

25 - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية دعم سلطات كوسوفو في حملتها الواسعة النطاق للتطعيم، وشمل ذلك توسيع مواقع التطعيم وتوفير التدريب المتخصص للعاملين في مجال الصحة بشأن جائحة كوفيد-19. كما قدما الدعم لوزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار للمساعدة في ضمان بيئات آمنة للتعلم بالحضور الشخصي. وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم لتحسين مرافق العناية المركزة في المستشفيات المحلية.

رابعا - شمال كوسوفو

26 - انتهت في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 مهلة الستة أشهر التي فرضها برلمان كوسوفو على الهيئة المتعهدة لشبكة نقل وتسويق الكهرباء في كوسوفو لتحمل المسؤولية عن تكاليف استخدام الكهرباء في البلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو. وفي غياب ترتيب لإدراج تلك البلديات في نظام الفوترة في كوسوفو، خصصت الهيئة مبلغا إضافيا قدره 6,7 ملايين يورو لتغطية التكاليف حتى نهاية عام 2021. وفي كانون الثاني/يناير 2022، قالت الهيئة إن تكاليف الكهرباء المتكبدة في شمال كوسوفو في عام 2021 بلغت ما قدره 40,9 مليون يورو وتوقعت زيادة أخرى في التكاليف تصل إلى 30 مليون يورو بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022، بسبب الزيادة في سعر استيراد الكهرباء.

27 - وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أمرت المحكمة العليا بإعادة المحاكمة في قضية العضو السابق في برلمان كوسوفو (القائمة الصربية) ووزير إدارة الحكم المحلي، إيفان تودوسييفيتش. وحُكم على السيد تودوسييفيتش في كانون الأول/ديسمبر 2019 بالسجن لمدة عامين لإنكاره ارتكاب جريمة حرب مزعومة وقعت في قرية ريشاك/راتشاك في عام 1999. وألغى حكم المحكمة العليا حكم المحكمة الابتدائية في بريشتينا الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2019 وحكم محكمة الاستئناف الصادر في آب/أغسطس 2021 بناء على عدم الوضوح فيما يتعلق بعناصر الجريمة الجنائية. واستجاب الحكم أيضا لطلب حماية شرعية السيد تودوسييفيتش المقدم من دفاعه، والذي طعن في التكوين العرقي لهيئة المحاكمة باعتباره يشكل انتهاكا للاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2013 الذي يسر إبرامه الاتحاد الأوروبي. وبدأت إجراءات إعادة المحاكمة في 11 شباط/فبراير ولكنها عُلقت ريثما يُستعرض طلب مقدم من الدفاع بنقل الإجراءات إلى المحكمة الابتدائية لميتروفيتسا، واستبعاد جميع القضاة الألبانيين في كوسوفو من هيئة المحاكمة. وفي 10 آذار/مارس، رفضت رئيسة المحكمة العليا طلب الدفاع تغيير مكان المحاكمة واستبعاد القضاة باعتباره طلبا غير مقبول، ومن المتوقع أن تواصل إجراءات إعادة المحاكمة في وقت لاحق.

28 - وفي 4 كانون الثاني/يناير، فرضت حكومة كوسوفو حظرا على تعدين العملات المشفرة كجزء من إجراءاتها الطارئة لمعالجة أزمة الطاقة. وكانت الممارسة أصبحت سائدة في العديد من المواقع في كوسوفو، بما في ذلك في البلديات الشمالية حيث لا يجري حاليا إصدار فواتير للسكان مقابل استهلاك الكهرباء بسبب المسائل التي لم تحل بعد المتعلقة بتنفيذ الاتفاق بشأن الطاقة بين بلغراد وبريشتينا الذي يسره الاتحاد الأوروبي. وفي أعقاب الحظر، أجرى كل من دائرة الشرطة في كوسوفو ومسؤولي الجمارك عمليات في عدة مواقع بما في ذلك في شمال كوسوفو وصادروا معدات يُشتبه في استخدامها في تعدين العملات المشفرة.

29 - وفي 24 شباط/فبراير، أغلقت دائرة الشرطة في كوسوفو الطرق التي تتيح الوصول إلى المعبرين غير الرسميين عند الحدود الإدارية في بلديتي زوبين بوتوك وليبوسافيك/ليبوسافيتش. وفي أعقاب العملية، أبلغت بعض القرى عن صعوبات في الوصول إلى الطرق الرئيسية. وفي 26 شباط/فبراير، نقلت عدة شاحنات يرافقها أفراد من دائرة الشرطة في كوسوفو حاويات ومعدات أخرى إلى البوابة 31 في بيرنياك/بَرنياك بهدف معلن هو تحسين ظروف العمل عند البوابة. واحتجت بلغراد على هذه الأعمال بوصفها استفزازات موجهة ضد طائفة صرب كوسوفو.

خامسا - تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا

30 - في 6 تشرين الأول/أكتوبر، وتحت رعاية ألمانيا وفرنسا، التقى السيد كورتي والسيد فوتشيتش على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة غرب البلقان المعقود في بردو، سلوفينيا. وعقب الاجتماع، أعلن السيد كورتي أنه ناقش مع السيد فوتشيتش عملية برلين، وحرية التنقل والاعتراف بالدبلومات، ودعا في الوقت نفسه إلى "معاملة" الشركاء الستة في منطقة غرب البلقان "على قدم المساواة". وقال السيد فوتشيتش إن بلغراد ستواصل الحوار مع بريشتينا، مع التركيز على إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الأول بشأن المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات المبرم في نيسان/أبريل 2013.

31 - وزار السيد لايتشاك بريشتينا وبلغراد في ثلاث مناسبات للتشجيع على إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقات التي سبق التوصل إليها وفي المناقشات الجارية المتعلقة بالطاقة؛ والمطالبات المتبادلة المالية أو المتعلقة بالملكية؛ والمشردين داخليا والمفقودين؛ والتعاون الاقتصادي، من بين أمور أخرى. وكان يستكشف أيضا إمكانية عقد الاجتماع المقبل على مستوى القيادة مع التركيز على إحراز تقدم ملموس.

32 - وعلى مستوى العمل، سافر المفاوضون الرئيسيون لبلغراد وبريشتينا إلى بروكسل يومي 16 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث اجتمعوا بشكل منفصل مع السيد لايتشاك. وبعد ذلك، أشارت بلغراد إلى عدم رغبة بريشتينا في مواصلة مناقشة إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، في حين جادلت بريشتينا بأنه ينبغي إدراج مسألة حقوق الطوائف في "حزمة أوسع من المسائل". واجتمع المفاوضون أنفسهم مرة أخرى في 22 شباط/فبرايرفي بروكسل واجتمعوا بشكل منفصل مع السيد لايتشاك، وأفادت تقارير بإحراز تقدم طفيف.

33 - وكتب وزير خارجية الولايات المتحدة، أنتوني بلينكن، إلى السيد كورتي في 11 كانون الثاني/يناير يشجعه على الوفاء بالالتزامات السابقة التي تم التعهد بها في إطار الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي، والانخراط في المفاوضات "بما يلزم من التركيز والإبداع والإلحاح". وزار المبعوث الخاص للولايات المتحدة لمنطقة غرب البلقان، غابرييل إسكوبار، والسيد لايتشاك معا بلغراد وبريشتينا في الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 4 شباط/فبراير كي يناقشا مع الطرفين طرائق إحراز التقدم في الحوار ويتشاورا مع أصحاب المصلحة الآخرين.

34 - وزار المبعوث الخاص للمملكة المتحدة لمنطقة غرب البلقان المعين حديثا، ستيوارت بيتش، بلغراد وبريشتينا في الفترة من 8 إلى 10 شباط/فبراير. وفي آذار/مارس، عينت ألمانيا عضوا سابقا في البرلمان الألماني، مانويل سارازين، ممثلا خاصا لها معنيا بمنطقة غرب البلقان.

35 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، أصدر ممثلو 47 منظمة من منظمات المجتمع المدني الصربية والكوسوفية بيانا دعوا فيه سلطات بلغراد وبريشتينا إلى استئناف الحوار بطريقة موضوعية والامتناع عن الخطاب التحريضي ضد طوائف الأقليات، ودعم تدابير بناء الثقة للتقريب بين الطوائف، وإجراء نقاش أوسع داخل المجتمعين وفيما بينهما بشأن الحلول والأولويات في الحوار.

سادسا - عمليات العودة والمصالحة والتراث الثقافي والعلاقات المجتمعية

36 - سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 118 حالة عودة طوعية لأشخاص ينتمون إلى طوائف لا تشكل أغلبية كانوا قد نزحُوا داخل كوسوفو أو خارجها. وكان من بين العائدين 57 امرأة و 61 رجلا (59 من صرب كوسوفو، و 19 من روما كوسوفو، و 10 من أشكالي كوسوفو، و 13 من مصريي كوسوفو، و 17 من ألبان كوسوفو). وبذلك يرتفع إجمالي عدد النازحين من الطوائف التي لا تشكل أغلبية الذين وجدوا حلولا دائمة في كوسوفو منذ عام 2000 إلى 075 29 شخصا، منهم 275 14 امرأة و 800 14 رجل (577 12 من صرب كوسوفو، و 746 7 من مصريي وأشكالي كوسوفو، و 047 4 من روما كوسوفو، و 878 1 من بوسنيي كوسوفو المسلمين، و 464 1 من غوراني كوسوفو، و 319 1 من ألبان كوسوفو، و 21 من أبناء الجبل الأسود الكوسوفيين، و 19 من أتراك كوسوفو، و 4 من كروات كوسوفو). ولا يزال 683 15 شخصاً نازحين داخل كوسوفو (220 7 امرأة و 463 8 رجلا)، ولا يزال لدى

627 69 شخصا متفرقين في مختلف أنحاء منطقة غرب البلقان احتياجات متصلة بالنزوح من أصل حوالي 000 200 نازح من كوسوفو يقيمون في المنطقة وأغلبيتهم في صربيا.

37 - واستمرت الهجرة المختلطة إلى كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ مجموع الوافدين المسجلين الجدد 718 شخصا (631 رجلا و 87 امرأة)، منهم 231 طلبوا الحصول على الحماية الدولية (212 رجلا و 19 امرأة). وضمنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي المجانيين لجميع طالبي اللجوء، فضلا عن خدمات الترجمة الفورية وإدماجهم في برنامج التطعيم ضد كوفيد-19 على نطاق كوسوفو. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم إلى سلطات كوسوفو في جمع المعلومات عن المهاجرين من خلال مصفوفة تتبع النزوح. وافتُتح مركز جديد للاستقبال والتسجيل في فرانيدول/فراني دو في بلدية بريشتينا لتعزيز البنية التحتية القائمة لدعم المهاجرين وطالبي اللجوء.

38 - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تعزيز خيارات العودة الطوعية وإعادة الإدماج بشكل مستدام من خلال اتخاذ تدابير من أجل العائدين والمجتمعات المحلية المستقبلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عاد طوعا 21 شخصا من كوسوفو (19 رجلا وامرأتان) من بلجيكا وسويسرا وكرواتيا وهولندا. وساعدت المنظمة العائدين من خلال توفير التدريب ودعم ريادة الأعمال وتوفير الرعاية الاجتماعية والسكن والدعم الطبي والتعليمي.

39 - وظلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم الدعم لأفراد طوائف أشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو وروما كوسوفو من أجل الحصول على الوثائق الشخصية وتسوية المشاكل المتعلقة بحالتهم المدنية حتى يتمكنوا من الاستفادة من الخدمات العامة. وشمل الدعم الإضافي تقديم المساعدة القانونية في القيام بتسجيل حالتهم المدنية وتيسير حصولهم على التعليم فضلا عن المطالبة بحقوق الملكية والمعاشات التقاعدية.

40 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُقَدَّم أي تبرعات أخرى إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني دعما للمتضررين من التسمم بالرصاص في كوسوفو من طوائف أشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو وروما كوسوفو.

41 - وفي 24 أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة الدستورية في كوسوفو بيانا بشأن عدم تنفيذ قراراتها السابقة، داعية حكومة كوسوفو إلى تنفيذ حكم المحكمة الصادر في 19 أيار/مايو 2016 بشأن تسجيل أراضي دير فيسوكي ديتشاني. ورحب بالبيان ممثلون دوليون مقيمون في بريشتينا، حثوا حكومة كوسوفو مرة أخرى على التصرف بناء على الحكم دون مزيد من التأخير. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُبلغ عن اتخاذ أي خطوات من أجل تنفيذ حكم المحكمة.

سابعا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

42 - أصدرت مكاتب الادعاء في كوسوفو عدة لوائح اتهام تتعلق بالفساد ضد شخصيات بارزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 1 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مكتب المدعي الخاص في كوسوفو لائحة اتهام ضد مسؤول سابق في وزارة المالية ورجل أعمال، فيما يتعلق بسرقة مليوني يورو من خزانة كوسوفو. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، أكدت المحكمة الابتدائية في بريشتينا لائحة اتهام ضد خمسة مشتبه بهم، بمن فيهم وزيرة سابقة معنية بالاندماج الأوروبي، بتهم إساءة استخدام المنصب. وأيدت محكمة الاستئناف لائحة

الاتهام. وفي 18 تشـــرين الثاني/نوفمبر، وجه مكتب الادعاء العام الابتدائي في غييلان/غنييلاني تهمة التهريب وجرائم أخرى لـــ 73 فردا، بمن فيهم 14 ضابطا سابقا في شرطة كوسوفو، فيما يسمى بـــ "قضية كاراتشيفي/كاراتشيفو". وفرضت المحكمة الابتدائية في بريشتينا تدابير احتجاز ضد 31 شخصا، بمن فيهم مسؤولو بلديات ومسؤولون آخرون، يشتبه في استغلالهم للمنصب أو السلطة والتورط في احتيال متعلق بالإعانات المالية الزراعية. وفي 22 شباط/فبراير، أصدر مكتب المدعي الخاص لوائح اتهام ضد 21 من المشتبه بهم. وفي 14 آذار/مارس، في عملية واسعة النطاق، اعتقلت شرطة كوسوفو 48 من ضباط الشرطة واثنين من ضـــباط الجمارك ممن يعملون في نقطتي العبور في كافا إي بروشـــيت/تشـــافا بروشـــيت وموريني/مورينا، على الحدود مع ألبانيا، للاشـــتباه في ضـــلوعهم في الجريمة المنظمة، وإســـاءة اســـتخدام المنصب أو السلطة الرسميين، وتلقي الرشاوى، مع بدء إجراءات جنائية ضد ما مجموعه 68 فردا.

43 - وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، أيدت الدائرة الخاصة في محكمة الاستئناف قرار الدائرة الخاصة في المحكمة الابتدائية في بريشتينا بشأن طرد ستة مواطنين أتراك من كوسوفو في آذار/مارس 2018، مؤكدة لوائح الاتهام بإساءة استخدام المنصب أو السلطة الرسميين ضد الرؤساء السابقين لوكالة الاستخبارات في كوسوفو، وإدارة شؤون الجنسية واللجوء والهجرة في وزارة الداخلية، ومديرية الهجرة وشؤون الأجانب في دائرة شرطة الحدود في كوسوفو.

44 - وفي 24 كانون الثاني/يناير، بدأت وكالة كوسوفو لمكافحة الفساد إجراءات، وفقا لقانون التصريح بأصول كبار الموظفين العموميين ومصدرها ومراقبتها، استعراض السجلات المالية لعدة مسؤولين في القائمة الصربية، بمن فيهم رئيسها، غوران راكيتش، ونائب رئيس برلمان كوسوفو، سلافكو سيميتش، بسبب عدم الإبلاغ المزعوم عن أصول أو مداخيل تم تلقيها من مؤسسات ممولة من بلغراد.

45 - وفي 16 أيلول/ســـبتمبر، وقعت وزارة الداخلية اتفاقا مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) بشـــأن تعيين موظف اتصـــال في اليوروبول وإنشـــاء خط آمن للاتصـــال وتبادل المعلومات. ووافقت حكومة كوسوفو أيضا على وثيقة مفاهيمية بشأن وضع عملية فرز جديدة لنظام العدالة في كوسوفو، وأنشأت فريقا عاملا مكلفا بصياغة التشريع ذي الصلة. وفي 25 شباط/فبراير، قدمت وزيرة العدل في كوسوفو مشروع القانون إلى اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) التابعة لمجلس أوروبا لاستعراضه، وقدمت اللجنة رأيها في منتصف آذار/مارس. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، قدمت حكومة كوسوفو إلى برلمان كوسوفو مشروع قانون بشأن مكتب الدولة للتحقق من الأصول غير المبررة ومصادرتها، من شأنه إدخال مفهوم المصادرة المدنية، بالإضافة إلى المصادرة الجنائية. وفي 9 آذار/مارس، وافقت الحكومة أيضا على مشروع تعديلات على قانون مجلس الادعاء العام لكوسوفو. بيد أن مجلس الادعاء في كوسوفو أعرب عن شواغل إزاء الموافقة السريعة على مشروع التعديلات، مشددا على ضرورة التشاور المسبق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان التنسيق بين المؤسسات.

46 - وواصلت محاكم كوسوفو النظر في بعض قضايا جرائم الحرب المزعومة والجرائم ذات الصلة. ففي 5 تشرين الأول/أكتوبر، حكمت المحكمة الابتدائية في بريشتينا على عنصر احتياط سابق في قوات الشرطة الصربية، غوران ستانيشيتش، بالسجن لمدة 20 عاما لقتله 13 مدنيا في بلدية ليبيان/ليبليان في عام 1999. وفي 9 تشـــرين الثاني/نوفمبر، قدم مكتب المدعي الخاص لائحة اتهام ضـــد شـــخص لارتكابه جرائم حرب مزعومة ضد السكان المدنيين بين عامي 1998 و 1999 في قرية بيلوبويي/بيلو بوليي.

47 - وواصلت السلطات القضائية في كوسوفو مقاضاة الأفراد المتورطين في الإرهاب والنزاعات الأجنبية. ففي 9 تشرين الأول/أكتوبر، ألقي القبض على خمسة أفراد كانوا ضمن مجموعة من المقاتلين الإسلاميين المتشددين للاشتباه في إعدادهم لهجمات إرهابية في كوسوفو، ووُضعوا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وفي 19 كانون الثاني/يناير، حُكم على امرأة، كانت أعيدت في السابق إلى الوطن من الجمهورية العربية السورية، بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ، في حين حُكم على رجلين بالسجن لمدة عامين وستة أشهر وثلاثة أعوام وثمانية أشهر، على التوالي، لانضمامهما إلى داعش.

48 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، أقرت الحكومة برنامجها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفترة 2021-2025 وخطة العمل ذات الصلة للفترة 2021-2023 لدعم تنفيذ معايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية القابلة للتطبيق مباشرة بموجب دستور كوسوفو ومواءمة الإطار القانوني مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

49 - وعلى خلفية حوادث التمييز المتكررة ضد مصريي كوسوفو وروما كوسوفو، أبرزت مؤسسات كوسوفو عدم التنفيذ الفعال لقانون الحماية من التمييز. وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمفقودين والدعاوى التابعة لبرلمان كوسوفو سلسلة من الاجتماعات لاستعراض العقبات التي تعترض تنفيذ القانون وأفضل السبل لإزالتها.

50 - وفي 22 أيلول/سبتمبر، واعترافا من حكومة كوسوفو بالأثر غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد وافقت على خطة عمل خاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لفترة 2021-2023 في إطار استراتيجية كوسوفو لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لفترة 2013-2023، وأعلنت 2022 سنة للأشخاص ذوي الإعاقة.

51 - وأنشأت وزارة العدل فريقا عاملا يتألف من ممثلين عن مؤسسات كوسوفو ذات الصلة والمجتمع المدني، لإعداد مشروع قانون بشأن إنشاء معهد لتوثيق الجرائم المرتكبة أثناء الحرب في كوسوفو.

52 - وواصلت البعثة دعم الجهود الرامية إلى تحديد مصير 620 1 شخصا (357 1 رجلا و 263 امرأة) ما زالوا مفقودين منذ أحداث عامي 1998 و 1999 في كوسوفو، وظلت على اتصال بأسر المفقودين وأعضاء الفريق العامل المشترك بين بلغراد وبريشتينا المعني بالأشخاص الذين لم يُعرف مصيرهم في سياق الأحداث التي وقعت في كوسوفو. ولئن كانت مسألة الأشخاص المفقودين قد عولجت في المناقشات السياسية في إطار الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي يسره الاتحاد الأوروبي، لم تُعقد أي اجتماعات للفريق العامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

53 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، وقعت سلطات كوسوفو وحكومة الدنمارك مذكرة لإعلان النوايا لاستئجار زنازين سجن لـ 300 مواطن غير دانمركي يقضون أحكاما بالسجن تصل إلى عشر سنوات في الدانمرك، مع توقع نقل السجناء إلى سجن في غييلان/غنييلاني. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومؤسسات كوسوفو، بما فيها مؤسسة أمين المظالم، رصد التطورات المتعلقة بحماية حقوق السجناء تمشيا مع المعايير الدولية المنطبقة.

54 - وأثارت رابطات الصحفيين المحلية في كوسوفو، في مناسبات متعددة، شواغل بشأن حرية الإعلام والحق في حرية التعبير ردا على حوادث الاعتداء البدني على الصحفيين والاعتداءات اللفظية للسياسيين على وسائل الإعلام.

55 - وفي 20 كانون الثاني/يناير، أصدر أكثر من 90 منظمة من منظمات المجتمع المدني وأفراد ونشطاء نداء إلى مؤسسات كوسوفو طلبوا فيه إدراج زواج المثليين والمثليات في القانون المدني. وفي 23 شباط/فبراير، وبالاقتران مع استعراض التعديلات المدخلة على القانون المدني في برلمان كوسوفو، أعربت الجماعة الإسلامية في كوسوفو وأبرشية بريزرن - بريشتينا (الكنيسة الكاثوليكية) والكنيسة الإنجيلية البروتستانتية في كوسوفو والجالية اليهودية في كوسوفو عن معارضة مشتركة، بالإضافة إلى المعارضة التي أعربت عنها رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمفقودين والدعاوى التابعة لبرلمان كوسوفو، إدراج مثل هذا الحكم في القانون المدني.

56 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم خدمات التصديق على الوثائق لسكان كوسوفو، حيث تم تجهيز ما مجموعه 059 2 وثيقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك 843 وثيقة تتعلق بالمعاشات التقاعدية و 216 1 وثيقة تتعلق بالحالة المدنية. ويسَّرت البعثة إصدار 24 نشرة حمراء وخمسة طلبات لتسليم مطلوبين موجهة من أعضاء في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إلى كوسوفو. وفتحت البعثة أيضا 827 قضية للتحقيق فيها ضمن قاعدة بيانات الإنتربول. وبعد احتساب عدد القضايا التي عولجت وأغلِقت، يكون العدد الإجمالي للقضايا المتعلقة بإقليم كوسوفو أو شعبها التي ما زالت مفتوحة قد بلغ 756 قضية.

ثامنا - المرأة والسلام والأمن

57 - تلقت لجنة حكومة كوسوفو المسؤولة عن التحقق من وضع ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والاعتراف بذلك الوضع 656 1 طلبا منذ إنشائها في عام 2018. وحتى آذار/مارس 2022، مُنح وضع الضحية لما عدده 149 1 من مقدمي الطلبات (098 1 امرأة و 51 رجلاً)، في حين رُفض 229 طلبا (مقدما من 193 امرأة و 36 رجلاً). وتواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رصد ودعم حملات التوعية التي تقوم بها اللجنة، لتشجيع الناجين على التقدم بطلب للحصول على وضع ضحايا قبل انتهاء ولاية اللجنة في عام 2023.

58 - وواصلت البعثة الدعوة من أجل حقوق المرأة، بما في ذلك حقوق النساء اللاتي يعشن في أكثر الظروف هشاشة. وخلال حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 10 كانون الأول/ديسمبر، التي شملت ما مجموعه 132 مناسبة في جميع بلديات كوسوفو، نظمت البعثة عروضا لفيلم من إنتاج محلي بعنوان *رومني*، وشريط وثائقي مصاحب له بعنوان *مثل امرأة حقيقية*، مع التركيز على الزواج المبكر في مجتمعات الروما المحلية، تلتها حوارات ومناقشات تفاعلية.

59 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، وافقت حكومة كوسوفو على استراتيجية الحماية من العنف العائلي والعنف ضد المرأة للفترة 2022-2026 وخطة العمل المرتبطة بها. وتتماشى كلتا الوثيقتين مع اتفاقية مجلس أوروبا لمنع العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول)، التي تم إدراجها في دستور كوسوفو في أيلول/سبتمبر 2020.

60 - وفي إطار الأنشطة الرامية إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الحادية والعشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مناقشات مع المؤسسات الأمنية في كوسوفو بشأن دور المرأة في مجال الدفاع والأمن. ونشرت الهيئة وشرطة كوسوفو أيضا دراسة تحدد التحديات الرئيسية التي تواجهها مؤسسات الشرطة والعدالة في معالجة حالات العنف ضد النساء والفتيات، وتوصيات لضمان اتباع ممارسات شرطية أكثر استجابة للاعتبارات الجنسانية.

61 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، وخلال مؤتمر قمة من أجل الديمقراطية نظم على شبكة الإنترنت واستضافته الولايات المتحدة، أعربت السيدة عثماني عن التزام كوسوفو بتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلا عن تقوية دور المرأة في مجتمع كوسوفو، مشددة بشكل خاص على مكافحة العنف الجنساني. وأعلنت أن كوسوفو تعتزم استضافة مؤتمر قمة عالميا بشأن دور المرأة في مجال السلام والأمن في عام 2022.

62 - وفي 5 كانون الثاني/يناير، أثار القتل المزعوم لامرأة على يد شريكها في بلدية سكيندیراي/سربيتسا غضبا عاما بسبب العنف الجنساني في كوسوفو. وألقي القبض على الجاني المزعوم في اليوم نفسه. وطالبت جماعات المجتمع المدني ببذل المزيد من الجهود لحماية المرأة. ودعا فريق أصحاب المصلحة المتعددين المعني بالأمن والشؤون الجنسانية في كوسوفو، الذي ترأسه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويضم ممثلين دوليين وحكوميين وممثلين عن المجتمع المدني، مؤسسات كوسوفو إلى إجراء تحقيق شامل في ملابسات جريمة القتل وضمان تحقيق العدالة.

63 - وفي الفترة بين 25 تشرين الثاني/نوفمبر و 9 كانون الأول/ديسمبر، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسة بين النساء الأعضاء في برلمان كوسوفو بشأن العنف ضد المرأة في السياسة والعقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في المجال السياسي. وخلصت الدراسة إلى أن العنف ضد المرأة في السياسة مرتبط بالإقصاء والتهميش والأبوية وغير ذلك من أشكال التمييز التي تسهم في شعور بالعجز لدى النساء المشاركات في الأحزاب والمؤسسات السياسية في كوسوفو.

تاسعا - بناء الثقة والشراكات والتعاون

64 - واصلت بعثة الأمم المتحدة اتباع نهج محوره الإنسان من خلال التركيز على بناء الثقة بقيادة صانعي التغيير المحليين. وواصلت البعثة العمل مع الشركاء المحليين على النهوض بخطة البعثة لبناء الثقة، عن طريق تعزيز المشاركة بين الطوائف من خلال المنصة الشبكية لبناء الثقة في كوسوفو؛ وتعزيز المحتوى التعليمي والثقافي وتنشيط المساحات الفنية في منطقة متروفيتسا (مسعى تعاوني مشترك بين الأعراق بين المجتمع المدني في جنوب وشمال ميتروفيتسا)؛ ودعم ريادة الأعمال لدى الشباب من خلال توفير التدريب والتوجيه والمنح الصغيرة في مجال تطوير الأعمال. ودعمت البعثة أيضا التمكين الاقتصادي لطوائف روما كوسوفو وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو في منطقة متروفيتسا بتزويدهم بالتدريب المهني في مجال تكنولوجيا المعلومات والمهارات الصحفية؛ ودعم مؤسسة اجتماعية متعددة الأعراق لتعليم الخياطة من خلال مشروع لبناء الثقة تموله البعثة؛ ودعم دروس تعليم قيادة السيارات للشابات فضلا عن التدريب الداخلي الذي تنفذه منظمة رومتيغرا غير الحكومية (Romtegra).

65 - وفي إطار النهوض ببناء الثقة بين الطوائف وكذلك بين الناس والمؤسسات، قدمت البعثة الدعم للمبادرات الرامية إلى مواجهة التحديات التي يفرضها كوفيد-19 ولجهود التعافي بعد الجائحة. إذ زودت البعثة مركزا طبيا في جنوب ميتروفيتسا ومستشفى في شمال ميتروفيتسا بمعدات لتيسير التشخيص المبكر لإصابات الجهاز التنفسي وعلاج الإصابات بكوفيد-19. كما دعمت الجهود الرامية إلى مكافحة العنف العائلي عن طريق تيسير تبادل المعلومات بين الملاجئ التي تستقبل ضحايا العنف العائلي، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، والمؤسسات المعنية.

66 - وواصلت البعثة الترويج للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، بسبل منها الشراكة التي تقيمها مع فرع كوسوفو لشبكة الشباب الدولية YMCA (جمعية الشبان المسيحيين) بهدف تجريب برنامج تلفزيوني يقوده الشباب بعنوان *الأبطال الشباب: متحدون في التنوع*، يضم فريقا مختلطا عرقيا من الشباب والشابات من صانعي التغيير. ودعمت البعثة تنشيط مرصد بريشتينا بموضوع "تحت سماء واحدة: بناء ثقة الشباب من خلال علم الفلك والعلوم"، مع إعطاء الأولوية لمشاركة الشابات من مختلف الطوائف، وسلسلة من الحوارات العلمية فيما بين الشباب من مختلف الطوائف في كوسوفو وأجزاء أخرى من المنطقة. وتسعى هذه الأنشطة إلى دعم التعاون بين الشباب من مختلف الأعراق من خلال الفن والثقافة والعلوم والرياضة، فضلا عن المبادرات الإعلامية التي تروج للخطاب الإيجابي للتعاون فيما بين الشباب من مختلف الأعراق ومشاركتهم في تدبير شؤون المجتمع.

67 - وواصلت البعثة دعم إدماج الجهاز القضائي وإقامة العدل، ولا سيما في شمال كوسوفو، بسبل منها توظيف مترجمين تحريريين ومساعدين قانونيين للمساعدة في مواصلة تخفيض عدد القضايا المتراكمة المعروضة على المحكمة الابتدائية في ميتروفيتسا. وفي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استُقدم مترجمو محاكم تحريريون وشفويون للعمل لدى المحكمة الابتدائية في بريشتينا، وقُدم الدعم إلى المحاكم الابتدائية في بريشتينا وفريزاي/أوروشيفاتش لتنظيم المحفوظات وملفات القضايا لديها.

68 - وواصل مركز المعونة القانونية التابع لمعهد كوسوفو للقانون الذي تدعمه البعثة تقديم المعونة القانونية مجانًا للفئات الضعيفة بشأن المسائل المتصلة بالعنف العائلي فضلا عن حقوق الملكية والعمال والمتقاعدين وفي القضايا المتعلقة بالتقاضي الاستراتيجي. ودعمت البعثة أيضا منظمة غير حكومية محلية تدعى "Inject" في رصد جلسات المحاكم في بريشتينا وبريزرن بشأن القضايا المتصلة بالملكية، والاستدامة المالية، والعنف العائلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت هذه المنظمة أكثر من 200 جلسة في المحاكم ودعت إلى ضرورة توضيح الأطر القانونية المتصلة بتقييم قضايا المنازعات على الملكية المشتركة.

69 - وأطلقت البعثة عدة مبادرات تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كوسوفو شملت دعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان للشباب والمهنيين القانونيين وممثلي المجتمع المدني، ولموظفي البلديات في منطقة متروفيتسا، من أجل معالجة الشواغل والانتهاكات المتصلة بحقوق الإنسان. وواصلت البعثة، في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، تعزيز الحقوق اللغوية في كوسوفو وفرص تعلم اللغتين الرسميتين من جانب الجميع في كوسوفو. وفي إطار جهودها الرامية إلى دعم طوائف روما كوسوفو وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو، أطلقت البعثة مبادرة للنهوض بالحق في الحياة، والصحة، والتعليم، وبمستوى معيشي لائق لسكان روما ماهالا في جنوب ميتروفيتسا. ودعمت البعثة أيضا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة جاهجاغا، توسيع نطاق فرص إدرار الدخل والعمالة للنساء من طوائف روما كوسوفو وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو.

70 - وواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو كفالة التعاون والتنسيق من خلال الإطار الاستراتيجي المتكامل المشترك الذي يسَّر توجيه الجهود المشتركة. واسترشادا بمنتدى الإدارة العليا للإطار، وضعت الأفرقة العاملة المواضيعية الداخلية مبادرات مشتركة في المجالات ذات الأولوية المتصلة بالتماسك الاجتماعي، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والشباب، وحقوق الإنسان.

71 - وفي كانون الأول/ديسمبر، أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، في شراكة مع البعثة، مشروعا لقياس الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لكوفيد-19 في بلديات كوسوفو. ويقوم المشروع الجاري بتقييم أثر الجائحة في جميع البلديات البالغ عددها 38 بلدية، بما يشمل أثره على المجتمع المدني والأعمال التجارية. واستنادا إلى التقييمات السابقة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ستساعد المبادرة في توجيه الدعم المقدم من مؤسسات الحكومة المركزية والجهات الفاعلة الدولية في مواجهة التحديات المتمثلة في الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل على الصعيد المحلي.

72 - وواصل فريق الأمم المتحدة في كوسوفو دعم المبادرات الرامية إلى حماية البيئة وتعزيز "التحول الأخضر" في كوسوفو. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية مشروعا لدعم مؤسسات كوسوفو في تعزيز التخطيط الأكثر شمولا والقائم أكثر على الأدلة، بالإضافة إلى رصد ومعالجة تأثير تلوث الهواء والنفايات على الصحة. وأطلق فريق الأمم المتحدة في كوسوفو أيضا حملة للتشجيع على المشاركة النشطة في جميع أنحاء مجتمع كوسوفو للتعجيل بالانتقال نحو "اقتصاد صفري صاف". وأنشأ موئل الأمم المتحدة منتدى محليا للقادة المعنيين بالمناخ في المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني لتسريع الشراكات في سياق العمل المناخي الشامل المتعدد المستويات.

73 - وواصل مجلس التنمية المستدامة التابع لبرلمان كوسوفو الاضطلاع بدور في تعزيز التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، عقد جلسة مخصصة في 11 شباط/فبراير لمناقشة جملة أمور من بينها إدماج أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر فعالية في السياسات والميزانيات العامة.

عاشرا - الملاحظات

74 - ويوضح هذا التقرير أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى التصدي لاستخدام الخطاب المثير للتفرقة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والنهوض بالحوار في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، لا تزال جائحة كوفيد-19 وتأثيرها المفرط على المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة تمثل رسالة تذكيرية بضرورة بذل مزيد من الجهود للاستجابة بفعالية للتحديات الناشئة.

75 - ولا تزال عملية الحوار التي ييسرها الاتحاد الأوروبي هي المنتدى الرئيسي لتطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد. ويؤسفني أنه لم يحرَز سوى تقدم محدود، وأشجع كلا الجانبين على الالتزام بشكل بنّاء تحقيقًا لنتائج ملموسة تعود بالنفع على الجميع. وتحظى عملية الحوار والجهود المبذولة من أجل التطبيع بتأييد تام وصريح من الأمم المتحدة.

76 - وفي هذا الصدد، يكون اتباع عملية مفتوحة وشفافة وشاملة أمرًا أساسيًا للتوصل إلى اتفاقات تتسم بقابلية الاستمرار والاستدامة. وأشجع كلا الجانبين على كفالة المشاركة الهادفة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات النساء والشباب، فضلا عن منظمات المجتمع المدني الأخرى، وعلى مراعاة احتياجاتهم وتوقعاتهم فيما يتعلق بعملية الحوار التي ييسرها الاتحاد الأوروبي.

77 - وأثني على حكومة كوسوفو واللجنة المركزية للانتخابات على نجاحهما في إجراء الانتخابات المحلية على نطاق كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ومن المهم أن تواصل كوسوفو الدفع بجهود الإصلاح الانتخابي على النحو المنصوص عليه في التوصيات الواردة في تقارير بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي وتقرير المفوضية الأوروبية عن كوسوفو المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

78 - وأكرر دعوة حكومة كوسوفو إلى أن تنفذ بشكل كامل، ودون مزيد من التأخير، الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية في كوسوفو في أيار/مايو 2016 بشأن ممتلكات دير فيسوكي ديتشاني. فهذا ما من شأنه أن يمثل خطوة مهمة نحو إظهار الاحترام من جانب الحكومة لسيادة القانون وتعزيز ثقة الناس في المؤسسات.

79 - وأرحب باعتماد استراتيجية خمسية للحماية من العنف العائلي والعنف ضد المرأة، وأشجع حكومة كوسوفو على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني والعائلي. وسيكون من الضروري أن تنعكس معايير اتفاقية اسطنبول أيضا في تنفيذ الاستراتيجية، باعتبار ذلك خطوة رئيسية في منع العنف ضد المرأة والفتاة، وحماية الضحايا، ومقاضاة الجناة.

80 - وأكرر تأكيد دعوتي إلى كل من بريشتينا وبلغراد لاستئناف التعاون في إطار الفريق العامل الحالي المعني بالمفقودين. وكان الفريق العامل قد حقق في السابق نتائج ملموسة في تقديم إجابات لأسر المفقودين. وستواصل البعثة دعم العملية من خلال تعزيز نهج إنساني وقائم على حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أرحب بالتزام الطرفين بالدفع قدما بهذه الجهود، على النحو الوارد في عملية الحوار التي ييسرها الاتحاد الأوروبي.

81 - وأدعو مؤسسات كوسوفو على جميع المستويات، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لعودة جميع المشردين داخليا والعائدين إلى ديارهم وإعادة إدماجهم بصورة آمنة ومستدامة تحفظ كرامتهم.

82 - وألاحظ مع الأسف استمرار نقص التبرعات في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم طوائف الروما والأشكالي والمصريين في كوسوفو. وأكرر تأكيد مناشدتي الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة والمنظمات أن تقدم تبرعات إلى الصندوق للتمكين من توفير الدعم بفعالية أكبر لهذه الطوائف الضعيفة.

83 - وأرحب بالدعم المتواصل الذي تقدمه البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، للجهود التي تبذلها كوسوفو تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة.

84 - وأشكر ممثلتي الخاصة الجديدة، كارولين زيادة، وجميع موظفي البعثة، ومنسقة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية في كوسوفو، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على عملهم التعاوني في كفالة استمرارية العمليات أثناء الجائحة، وللحفاظ على سلامة الموظفين وصحتهم. وأود أيضا أن أعرب عن صادق تقديري لسلفها، ظاهر تانين، لتفانيه في خدمة السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة واقتداره في قيادة البعثة.

85 - وأعرب أيضا عن امتناني لشركائنا القدامى، قوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغير هؤلاء، على ما أبدوه من تعاون وثيق.

المرفق الأول

تقرير الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للفترة من 16 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 15 آذار/مارس 2022

1 - موجز

حافظت وحدة الشرطة المشكلة التابعة للبعثة المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على تعاونها المنتظم مع قوة كوسوفو تمشيا مع نظام الأمن المؤلف من ثلاث مستويات. واستجابة لطلب رسمي من شرطة كوسوفو، نشرت البعثة في 20 أيلول/سبتمبر 2021 فريقين من وحدات الشرطة المشكلة لتولى مهام المراقبة في اثنتين من نقاط العبور المشتركة في شمال كوسوفو أثناء تعرضهما للإغلاق، وذلك في أعقاب بدء سلطات كوسوفو في تطبيق "تدابير المعاملة بالمثل" تجاه صربيا فيما يتعلق بالاعتراف بلوحات تسجيل المركبات.

وشارك خبراء الأدلة الجنائية التابعون للبعثة في اجتماعات ثنائية بين بريشتينا وبلغراد بشأن مسائل الأدلة الجنائية ذات الصلة بالعمل المتعلق بالأشخاص المفقودين. وساعدت البعثة معهد الطب الشرعي في كوسوفو في فحص رفات الجثث التي عثر عليها في موقع كيزيفاك في صربيا. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت البعثة خبراء المعهد في إجراء المعاينة النهائية للرفات البشري في سياق تحقيق سبق أن قادته البعثة. وقدمت البعثة أيضا الدعم في اختتام أنشطة تقييم الموقع في منطقة زوبين بوتوك.

وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، قدمت البعثة تقريرها العام والمواضيعي لرصد نظام العدالة، الذي يغطي الفترة من آذار/مارس 2020 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021. وهذا هو التقرير الخامس من نوعه الذي تصدره البعثة منذ عام 2019 والثاني الذي يتاح للجمهور. ويعرض التقرير النتائج التي توصلت إليها البعثة بشأن الجوانب البالغة الأهمية لأداء سيادة القانون في كوسوفو ويتضمن عددا من التوصيات المحددة الموجهة إلى سلطات كوسوفو بهدف تحسين نظام العدالة.

وقدمت البعثة الدعم إلى دائرة المؤسسات الإصلاحية في كوسوفو عن طريق رصد استقدام موظفين جدد للعمل في المؤسسات الإصلاحية، وتنظيم دورات تدريبية، والمساعدة في صياغة أنظمة جديدة. وعلاوة على ذلك، حثت البعثة كلا من الدائرة ووزارة العدل على إعطاء الأولوية لتعيين موظفين كبار.

وواصلت وحدة دعم الحوار التابعة للبعثة تقديم المشورة والدعم التقنيين إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشتينا وغيره من المسائل الإقليمية في غرب البلقان، في مجالات الإدارة المتكاملة للحدود، وحرية التنقل، وإدماج الجهاز القضائي.

2 - الرصد

قامت البعثة، من خلال وحدة رصد القضايا التابعة لها، بتقييم أداء شرطة كوسوفو والادعاء العام والجهاز القضائي من حيث الامتثال للقانون الإجرائي والموضوعي وقانون حقوق الإنسان. وعلى الرغم من الجائحة، استمر رصد القضايا باطراد طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وكُفل الحضور الشخصي في جلسات المحاكم والاجتماعات مع الشرطة ومكتب الادعاء والقضاة، حيثما تسنى ذلك وتمشياً مع القيود المعمول بها.

ونشرت البعثة تقريرها العام والمواضيعي الخامس لرصد نظام العدالة استنادا إلى رصد 295 قضية و 378 جلسة استماع. وحددت البعثة مسائل نُظُمية من قبيل اللجوء المفرط إلى استخدام الاحتجاز على ذمة التحقيق وآثاره العقابية المحتملة، والطول المفرط للاحتجاز على ذمة التحقيق دون إصدار حكم نهائي، وزيادة في عدد جلسات الاستماع غير المثمرة. وجرى تناول مواضيع أخرى منها الافتقار إلى التسجيل الصوتي لإجراءات المحاكمة، وأوجه القصور في تحديد مؤسسات الدولة كأطراف متضررة، ولا سيما في القضايا المتصلة بالفساد، وعدم إحراز تقدم في معالجة القضايا البارزة، وعدم الاتساق في إنفاذ الجزاءات الجنائية. ومن الناحية المواضيعية، تتعلق القضايا المشار إليها بمكافحة الفساد، والجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي، وحقوق الملكية، والخصخصة والتصفية، وإدارة المحاكم، ونظام معلومات إدارة القضايا، والعنف الجنساني، وإمكانية لجوء ضحايا العنف العائلي إلى العدالة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقدمت البعثة توصيات بشأن جميع النتائج، رحبت بها وزيرة العدل، كما تعهد المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام لكوسوفو بمتابعة التوصيات.

ولا يزال التأخر في الفصل في بعض القضايا البارزة التي تشمل متهمين بارزين يمثل مشكلة رئيسية بالنسبة للأداء العام للجهاز القضائي في كوسوفو. وقد استنتجت البعثة أن عددا كبيرا من جلسات الاستماع يؤجَّل، في مناسبات عديدة، فور بدء الإجراءات، بسبب عدم امتثال المدعى عليه/المدعى عليهم أو الشهود لأوامر المحكمة بحضور الجلسات وغيابهم عنها. ونادرا ما تفرض المحاكم جزاءات لردع سلوكيات من هذا القبيل، مما يؤدي إلى عدد كبير من الجلسات غير المثمرة والتأجيل غير الضروري للإجراءات. وحثت البعثة في التقرير على زيادة تعزيز وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو التي تقوم بالتحقيق في قضايا الفساد، وعلى كفالة تعاون أوثق مع مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، رحبت البعثة بالتقدم الكبير الذي أحرزته كوسوفو بمقدار 17 مركزا، مقارنة بعام 2020، على مؤشر مدركات الفساد الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية لعام 2021 ونُشر في كانون الثاني/يناير.

وتابعت البعثة ما أُعلن عنه من إحالة عدة قضايا، بما في ذلك قضايا سابقة متعلقة بالبعثة، من إدارات الجرائم الخطيرة المعنية في المحاكم الابتدائية إلى الإدارة الخاصة في المحكمة الابتدائية في بريشتينا. وعمليات الإحالة المعلنة هذه إلى الإدارة الخاصة تتعلق بقضايا يجري الفصل فيها بالفعل ولا تتماشى مع الأحكام القانونية. وردا على طلبات البعثة بالحصول على توضيحات، ذكر المجلس القضائي لكوسوفو أن جميع القضايا السابقة المتعلقة بالبعثة، فضلا عن القضايا الأخرى المتأثرة، ستبقى لدى إدارات الجرائم الخطيرة التابعة للمحاكم الابتدائية المعنية. ويتعلق الاستثناء الوحيد بالمحكمة الابتدائية في بريشتينا، التي ستحال قضاياها إلى قضاة من الإدارة الخاصة، باعتبارهم قضاة من إدارة الجرائم الخطيرة، بسبب الزعم بانخفاض عبء العمل الملقى على عاتقهم. وهذا ما يتوافق مع التشريعات المعمول بها. بيد أنه سيتعين استئناف النظر في جميع القضايا المحالة بعد إسنادها إلى قاض جديد يرأس الجلسة، مما يزيد من التأخير في الفصل في الدعاوى.

ولاحظت البعثة إحراز بعض التقدم في الطريقة التي تستخدم بها وحدة التحقيق في جرائم الحرب التابعة لشرطة كوسوفو قاعدة بيانات جرائم الحرب وأدواتها، التي وفرتها البعثة في العام الماضي إلى جانب عدة حلقات عمل تدريبية لموظفي شرطة كوسوفو المكلفين بإدارة قاعدة البيانات هذه. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع اقتراحات البعثة، بدأت الوحدة في فتح قضايا الأشخاص المفقودين التي تشير ظروف اختفائهم إلى جريمة مرتكبة، وربطها بالتحقيقات القائمة في جرائم الحرب.

وقدمت البعثة الدعم إلى وزارة الداخلية والإدارة العامة ووكالة التسجيل المدني في تنفيذ الاتفاقات التقنية بشأن حرية التنقل، على النحو المتفق عليه في الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ولا يزال اعتراف سلطات كوسوفو بالوثائق الصادرة عن السلطات الصربية (شهادات الميلاد والزواج والوفاة ورخص القيادة) وتيسير تسجيل المركبات التي تحمل لوحات كوسوفو لأصحاب المركبات التي تحمل اللوحات اليوغوسلافية السابقة أو لوحات مماثلة، أمرا بالغ الأهمية لكفالة حرية تنقل حقيقية، لصالح سكان صرب كوسوفو أساساً ولكن ليس حصراً. وعلى النحو المبين بوضوح في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أجرت البعثة متابعة لعملية إلغاء الأمر الإداري، في أيلول/سبتمبر 2020، الذي يسمح بتسجيل المركبات التي تحمل لوحات كوسوفو صربية في كوسوفو، وشددت على شواغلها بشأن الأثر السلبي المتوقع على حرية التنقل الناجم عن عدم تمديد ثلاثة قرارات وزارية.

وبالمثل، من المثير للقلق أن سلطات كوسوفو لم تمدد بعد صلاحية الأنظمة الأخرى، ولا سيما منها التي ينبغي أن تسمح بتبديل رخص القيادة الصربية برخص القيادة الكوسوفية واعتراف سلطات كوسوفو بوثائق الميلاد/الزواج/الوفاة الصادرة عن الهياكل الصربية الموازية، أو تبديل هذه الوثائق بوثائق صادرة عن كوسوفو. وقد أكدت البعثة مرارا وتكرارا أن عدم تمديد هذه القرارات يؤثر سلبا على حرية التنقل.

وتلقت البعثة دعوة من وزارة الداخلية للمشاركة بصفة عضو رسمي في الفريق العامل المعني بصياغة إجراءات التشغيل الموحدة لوحدة المعلومات المسبقة عن الركاب/سجل أسماء الركاب، التي ستنشأ قريبا داخل المركز الوطني لإدارة الحدود. وما فتئت هذه البعثة تدعو منذ وقت طويل إلى إنشاء وحدة للتعامل مع تنفيذ نظام المعلومات المسبقة عن الركاب/سجل أسماء الركاب، وهو ما يمثل خطوة بالغة الأهمية في جعل كوسوفو متمشية مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية وتحسين مراقبة الحدود.

وواصلت البعثة دعم إدارة دائرة المؤسسات الإصلاحية في كوسوفو، فقد رصدت البعثة عملية استقدام 50 موظفا جديدا للعمل في المؤسسات الإصلاحية وأبلغت الإدارة العليا للدائرة خطيا بالنتائج التي توصلت إليها. ووضعت الدائرة نظامين داخليين جديدين، بشأن إدارة السجناء المصنفين وبشأن تصنيف السجناء وفقا لمستوى المخاطر، أُخذ فيهما بتعليقات ومقترحات البعثة. بيد أن البعثة وجدت أيضا أن الدائرة تواجه نقصا خطيرا في كبار الموظفين، ولا سيما مديري المرافق. ولذلك، حثت البعثة الدائرة (ووزارة العدل) على إعطاء الأولوية توظيف هذه الفئة من الموظفين. ويمكن ملاحظة التقدم المحرز في منع حالات إيذاء النفس والانتحار وفي التعامل مع تلك الحالات في السجون، وفي علاج السجناء الذين يعانون من مشاكل في الصحة العقلية. وأجرت البعثة تحليلا مستفيضا لمعاملة السجناء المتطرفين دينيا وأطلعت الدائرة في تقرير موسع على نتائجها وتوصياتها في ذلك الخصوص. وتشير النتائج الرئيسية للتقرير إلى ضرورة وضع برامج إعادة تأهيل أكثر استهدافا للمجرمين الإرهابيين والسجناء المعرضين لخطر التطرف، وإلى تحسين تدريب موظفي الدائرة، وإلى إقامة آليات منظمة للتعاون وتبادل المعلومات بين الدائرة وغيرها من الهيئات، ولا سيما دائرة كوسوفو للإفراج المشروط.

ودعمت البعثة تدريبا لمدة ثلاثة أيام لموظفي المؤسسات الإصلاحية العاملين مع السجناء الذين يعانون من مشاكل في الصحة العقلية. وتضمنت حلقة العمل تبادل المعلومات، والمناقشات، وتدريبات مختلفة وركزت على تحديد حالات الإدمان وعلى مشاكل الصحة العقلية بأشكالها المختلفة والتعامل معها

وعلى أساليب إجراء المقابلات التحفيزية. وحضر التدريب موظفون من الإناث والذكور يعملون في ثلاثة مرافق تابعة لدائرة الإصلاحيات في كوسوفو، بما في ذلك مرافق للأحداث والسجينات.

وأعلن المجلس القضائي لكوسوفو عن عملية توظيف 70 من مساعدي المحاكم المحترفين في جميع محاكم كوسوفو. وبالنتيجة، أنشأ المجلس لجنة العمالة ولجنة مراجعة الحسابات للاضطلاع بعملية استقدام الموظفين واستعراض طلبات كل منهم، فضلا عن الاستماع إلى الطعون في القرارات المتعلقة بالتوظيف. وتتماشى عمليات التوظيف هذه مع توصيات البعثة التي تسلط الضوء على النقص الحاصل في عدد هذه الفئة من الموظفين في المحاكم في جميع أنحاء كوسوفو. وفتح المجلس أيضا إجراءات تنافس داخلية على منصبين في شعبة محكمة الاستئناف في ميتروفيتسا، وهما من الوظائف المخصصة للقضاة من صرب كوسوفو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المجلس عن عملية اختيار لشغل مناصب 54 قاض في المحاكم الابتدائية على نطاق كوسوفو، خصصت ثماني وظائف منها لقضاة من طائفة صرب كوسوفو.

وعكست هذه القرارات وعمليات الاستقدام تحسنا واضحا في الطريقة التي لا يزال المجلس القضائي لكوسوفو يعالج بها النقص الطويل الأمد في الموظفين من ذوي المهارات في الجهاز القضائي في جميع أنحاء كوسوفو، وفي المحكمة الابتدائية وشعبة محكمة الاستئناف في ميتروفيتسا على وجه الخصوص. بيد أن البعثة لاحظت بقلق أنه لا يمكن إقرار انتخاب قاض من صرب كوسوفو لعضوية المجلس. ومن بين أعضاء المجلس البالغ عددهم 13 عضوا، يجب أن ينتخب البرلمان بعضهم، بمن فيهم اثنان من صرب كوسوفو، كما يجب أن يكون واحد منهما على الأقل قاضيا. وتقدم قاضيان بطلب لشغل هذه الوظيفة، إلا أن أيا منهما لم يُنتخب، مما سيتطلب إعادة العملية. ولكي يُنتخب مرشح من صرب كوسوفو، فإنه بحاجة للحصول على أغلبية الأصوات من ممثلي صرب كوسوفو في برلمان كوسوفو (وهذا ما ينطبق أيضا على ممثلي الطوائف الأخرى). بيد أن ممثلي صرب كوسوفو قاطعوا التصويت ورفضوا دعم المرشحيْن. وهذا ما يوضح الصعوبة في كفالة مشاركة طائفة صرب كوسوفو في هذه العملية.

ولم يحرز أي تقدم في تشكيل الأفرقة في الإدارة الخاصة لمحكمة الاستئناف في بريشتينا. إذ يقتضي اتفاق بروكسل لعام 2013 والاتفاق في مجال العدالة أن تقوم أفرقة الاستعراض ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو بالفصل في القضايا الصادرة عن البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، غير أن هذه الأفرقة لم تنشأ بعدُ، كما لم يكن من المتوخى إنشاؤها في خطط عمل محكمة الاستئناف للأعوام 2019 و 2020 و 2021. وتحت القيادة السياسية للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشتينا وغيره من المسائل الإقليمية في غرب البلقان، وبالتعاون الوثيق مع رئيس مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، دعت البعثة مرارا وتكرارا إلى تعديل هذا القرار، ولكن دون جدوى حتى الآن. ولا تزال البعثة تشعر بالقلق إزاء خطة العمل السنوية لمحكمة الاستئناف لعام 2022. فخطة العمل لا تراعي الأحكام المنصوص عليها في اتفاق بروكسل الأول فيما يتعلق بتشكيل الأفرقة في الإدارة الخاصة لمحكمة الاستئناف، التي تتعامل حصرا مع قضايا مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو. وفي حين يتوقع أن تعالج الأفرقة ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو جميع القضايا الصادرة عن البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، فإن خطة العمل الجديدة طبقت هذا المبدأ على جميع الإدارات في محكمة الاستئناف باستثناء الإدارة الخاصة. وعلى الرغم من عدم اتساق الخطة مع الاتفاق، وافق المجلس القضائي لكوسوفو عليها في 27 كانون الثاني/يناير. وستواصل البعثة رصد التطورات ذات الصلة عن كثب.

وقد قامت البعثة، بناء على طلب كبير المدعين العامين، بمراقبة كلا الاختبارين التحريريين الأول والثاني للمرشحين لشغل مناصب المدعين العامين الجدد في مكاتب النيابة العامة للدولة. وبلغ عدد المرشحين الذين قدموا طلباتهم في البدء 362 مرشحا، فيما تقدّم 277 مرشحا للاختبار الأول. وفي الجولة الثانية، تقدّم للاختبار ما مجموعه 180 مرشحا، من بينهم 62 امرأة، منهن مرشحة من طائفة لا تشكل أغلبية. وهذا ما يعني أن 65 في المائة تقريبا اجتازوا الاختبار التحريري الأول الذي عقد في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وقُدمت خدمات الترجمة للمرشح من الطائفة التي لا تشكل أغلبية. وقامت البعثة، بناء أيضا على طلب من المجلس القضائي لكوسوفو، بمراقبة كلا الاختبارين التحريريين الأول والثاني للمرشحين لشغل 54 وظيفة جديدة لقاض في المحاكم الابتدائية. وبلغ العدد الأولي للطلبات أكثر من 500 طلب ولكن بعد عمليات التدقيق الأولية واستبعاد المرشحين غير المؤهلين، بلغ مقدمو الطلبات الذين حضروا الجولة الأولى من الامتحان في 16 كانون الثاني/يناير 2022 ما عدده 494 مشاركا. ومن بين هؤلاء، حضر 163 مرشحا، منهم 3 من صرب كوسوفو، الاختبارين التحريريين للمرحلة الثانية اللذين أجريا يومي 5 و 6 شباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، راقبت البعثة أيضا الاختبار الكتابي لنحو 300 مرشح تقدموا للامتحان الكتابي للقبول في نقابة المحامين. وكان من بينهم 11 محاميا من صرب كوسوفو لم يجتز أي منهم الاختبار. ويمكن أن يؤثر نقص أعداد الموظفين المؤهلين من صرب كوسوفو على أداء العديد من المؤسسات القضائية في المستقبل القريب.

وواصلت البعثة رصد المحاكمات الجنائية لسبعة من مواطني كوسوفو أعيدوا من الجمهورية العربية السورية في تموز/يوليه 2021 ومن المشتبه بهم في المشاركة في أنشطة إرهابية. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، قُدمت لوائح اتهام ضدهم جميعا (ستة رجال وامرأة واحدة) ولاحظت البعثة أن الفصل في القضية كان يتقدم بفعالية وكفاءة. ففي كانون الثاني/يناير، أُعلن عن صدور ثلاثة أحكام (من بينها حكم ضد المتهمة). ولاحظت البعثة أن جميع هذه الأحكام كانت خفيفة مقارنة بالأحكام التي تصدر في بلدان الاتحاد الأوروبي بتهم تتعلق بالإرهاب.

ونظمت البعثة ثلاث حلقات عمل بالتعاون مع مكتب الادعاء العام الابتدائي في متروفيتسا وأكاديمية كوسوفو للعدل، بهدف تعزيز التعاون العملي بين المدعين العامين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال العدالة. وركزت حلقات العمل على الإنجازات والتحديات في منطقة متروفيتسا، بما في ذلك طرائق توحيد الممارسات اليومية في وحدة الأحداث لدى تطبيق قانون قضاء الأحداث الجديد.

ومن خلال مشروع مشترك مستمر، نظمت البعثة ومعهد كوسوفو للقانون حلقة عمل بشأن المفاهيم الرئيسية لإجراءات المحاكم ورصد المحاكمات لفائدة 20 مراقبا جديدا من عامة الناس، يتوقع منهم رصد حوالي 500 جلسة جنائية في جميع أنحاء كوسوفو. وقد اختير هؤلاء المراقبون، الذين لا يتمتعون بأي خبرة قانونية، بناء على عدد من المعايير، بما في ذلك نوع الجنس، والعرق، والعمر، والتعليم، والمهنة. وفي إطار المشروع نفسه، سيحضر كل مراقب منهم 25 جلسة جنائية في المجموع. ووضعت البعثة مشروع خريطة طريق لإنشاء دوائر دعم متخصص لضحايا جرائم العنف الجنسي، ستساعد الحكومة على إدماج متطلبات المادة 25 من اتفاقية اسطنبول. وفي 26 كانون الثاني/يناير، وافقت كوسوفو على الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين الجديدتين بشأن الحماية من العنف العائلي والعنف ضد المرأة، اللتين ساهمت فيهما البعثة من خلال مشاركتها في صياغتهما وتنقيحهما.

وبدأت البعثة أنشطتها في سياق حملة 16 يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني من خلال حملة توعية تهدف إلى معالجة الصلة بين حقوق الملكية والعنف العائلي.

وعقدت البعثة مائدتها المستديرة الأولى في سلسلة من الحوارات عن الموروثات أجرتها البعثة بهدف إبراز مساهمة بعثة الأمم المتحدة في سيادة القانون في كوسوفو، جرت خلالها مناقشة بشأن التعاون الدولي في مجال الشرطة.

3 - العمليات

تتألف آلية الاستجابة الأمنية في كوسوفو من ثلاثة مستويات هي شرطة كوسوفو بصفتها الجهة المستجيبة الأمنية الأولى، والبعثة بصفتها الجهة المستجيبة الثانية، وقوة كوسوفو بصفتها الجهة المستجيبة الثالثة. وواصلت البعثة تقديم الدعم لشرطة كوسوفو فيما يتعلق بقدرتها على ضبط التجمهر ومكافحة الشغب من خلال إسداء المشورة وتنظيم دورات تدريبية مشتركة، ولا تزال على أهبة الاستعداد للمساعدة في كفالة النظام العام.

وفي منتصف أيلول/سبتمبر 2021، حدثت مواجهة خطيرة بين كوسوفو وصربيا أثارها قرار صادر عن سلطات كوسوفو بعدم تمديد بند مدرج في اتفاق حرية التنقل الذي ييسره الاتحاد الأوروبي مع صربيا فيما يتعلق بصحة بعض لوحات تسجيل المركبات. وأدى عدم تمديد حكومة كوسوفو من جانب واحد لهذا الحكم إلى انتهاء صلاحية لوحات تسجيل آلاف المركبات في جميع أنحاء كوسوفو، ولا سيما في المنطقة الشمالية ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. وهذا ما أثار بدوره ردة فعل قاسية من السكان والسياسيين المحليين من صرب كوسوفو، بدعم من بلغراد. وأدى نشر الوحدات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو في شمال كوسوفو من أجل المساعدة على تنفيذ هذا التدبير إلى قيام صرب كوسوفو بإغلاق الطرق الرئيسية المؤدية إلى نقطتي العبور المشتركتين في شمال كوسوفو، ورودنيكا - جاريني/جاريني (البوابة 1) وتاباليي - بيرنياك/برنياك (البوابة 31). ونُشرت وحدة شرطة كوسوفو المشكلة التابعة للبعثة بهدف رصد الحالة في نقطتي العبور المشتركتين، تمشيا مع الدور المنوط بالبعثة بوصفها الجهة المستجيبة الثانية في كوسوفو. ومنذ ذلك الحين وأفرقة وحدة الشرطة المشكلة ترصد عن كثب الحالة في محيط نقطتي العبور كلتيهما. وحافظت البعثة، طوال عملها في الميدان، على تعاون وثيق مع كل من شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو في إطار نظام الاستجابة الأمنية الثلاثي المستويات. وكان قيام البعثة بجمع وتقييم المعلومات الآنية ذات الصلة مفيدا في إبقاء أسرة الاتحاد الأوروبي على الصعيد المحلي وفي بروكسل على علم بالحالة المتطورة في الميدان على مدار الساعة.

وقد نُزع فتيل الأزمة عندما تم التوصل، في 30 أيلول/سبتمبر 2021 في بروكسل - في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، إلى اتفاق بين بلغراد وبريشتينا بشأن انسحاب الشرطة الخاصة في الشمال ونشر قوة كوسوفو لمدة أسبوعين، وإزالة حواجز الطرق، والاتفاق على نظام مؤقت ينطوي على وضع ملصقات تغطي رموزا معينة على لوحات تسجيل المركبات لكل من البلدين.

وقد أبرزت هذه الحالة استمرار حاجة البعثة إلى أن تكون مستعدة وقادرة تماما على العمل ومواصلة دورها بصفتها الجهة المستجيبة الثانية، بالتنسيق مع الجهتين المستجيبتين الأخريين.

ودعمت البعثة معهد الطب الشـــرعي في كوســـوفو في عمله المتعلق بالأشـــخاص المفقودين. فقد شارك خبراء الأدلة الجنائية التابعون للبعثة في اجتماعات ثنائية بين وفدي بريشتينا وبلغراد بشأن مسائل الأدلة الجنائية ذات الصلة بهذا العمل. وساعد الفريق أيضا خبراء المعهد في فحص رفات سبعة أشخاص مفقودين عثر عليه في موقع كيزيفاك في صـــربيا. وأعيد ربط رفات جزئي إضـــافي عثر عليه في كيزيفاك بشخصين سبق تحديد هويتيهما. وعقب الانتهاء من تحديد الهوية والفحص، سُلم رفات جميع هؤلاء الأفراد إلى أسـرهم لإعادة دفنه. وسـاعد خبير الأدلة الجنائية التابع للبعثة خبراء المعهد في إجراء المعاينة النهائية للرفات البشري في سياق تحقيق سبق أن قادته البعثة. وسُلم الرفات الذي جرت معاينته، إلى جانب رفات شخصين مفقودين آخرين من نزاع كوسوفو، وجميعهم من صرب كوسوفو، إلى ممثلي لجنة الحكومة الصربية المعنية بالأشخاص المفقودين وأعيد إلى صربيا. وقدمت البعثة أيضا الدعم في اختتام أنشطة تقييم الموقع في منطقة زوبين بوتوك.

وقدمت البعثة الدعم لمعهد الطب الشرعي في كوسوفو في تنظيم حلقة عمل بشأن العنف الجنسي، والأدلة البيولوجية وأهميتها في المحاكمات الجنائية. وكانت حلقة العمل الخطوة الأولى التي دعمت بها البعثةُ المعهدَ ووزارة العدل في وضـــع بروتوكول دولة كوســـوفو بشـــأن قضـــايا العنف الجنســـي، لكفالة حصـــول الناجيات/الناجين من آثار العنف الجنسي على الخدمات والمساعدة الفعالة التي يحتاجون إليها.

وواصلت البعثة تقديم دعمها لشرطة كوسوفو في التعاون الدولي في مجال الشرطة. وبالنظر إلى أن كوســـوفو ليســـت عضـــوا في المنظمة الدولية للشـــرطة الجنائية (الإنتربول)، فقد يســـرت البعثة تبادل المعلومات بين وحدة تنسيق إنفاذ القانون الدولي التابعة لشرطة كوسوفو والمكاتب المركزية الوطنية للإنتربول تحت مظلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسـوفو. ويسّـرت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسـيادة القانون في كوســـوفو أيضـــا تبادل المعلومات بين وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) وشرطة كوسوفو بشأن التحقيقات في الجرائم الخطيرة عن طريق مكتب الاتصال التابع للوكالة الكائن في السويد، وبين شرطة كوسوفو والسلطات الصربية (وفقا للبروتوكول ذي الصلة المبرم بين البعثة ووزارة الداخلية الصربية). ولاحظت البعثة أوجه تحسن في تبادل المعلومات بين دوائر الشرطة في كوسوفو وصربيا من خلال البروتوكول الذي تيسره البعثة، والذي تضاعف ثلاث مرات في عام 2021.

وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو تمشيا مع تشريعات كوسوفو.

المرفق الثاني

الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص

في 15 أيلول/سبتمبر 2021، بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أصبحت القضية المرفوعة ضد صالح مصطفى هي الأولى أمام الدوائر المتخصصة التي ستباشر إجراءات المحاكمة. وقد وُجهت إلى السيد مصطفى أربع تهم بارتكاب جرائم حرب، هي الاحتجاز التعسفي، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والقتل – على يد بعض أعضاء جيش تحرير كوسوفو ضد أشخاص محتجزين في مجمع زلاش للاحتجاز في كوسوفو. وأغلق مكتب الادعاء المتخصص قضيته في 4 شباط/فبراير 2022 بعد أن استدعى 13 شاهدا للإدلاء بشهاداتهم. وقدم الدفاع طلبا بعدم قبول التهم الموجهة إلى المتهم. وفي 23 شباط/فبراير 2022، رفضت هيئة المحاكمة الطلب. وستمضي المحاكمة في هذه القضية قدما في 8 آذار/مارس 2022 بعقد مؤتمر تحضيري لجهة الدفاع.

أما القضية الثانية التي ستبدأ فيها المحاكمة أمام الدوائر المتخصصة فهي القضية المرفوعة ضد السيد حسني غوكاتي والسيد نسيم هارادیناي، والتي بدأت بالمرافعة الافتتاحية التي أدلى بها المدعي المتخصص في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وهذه القضية هي الأولى المعروضة على الدوائر المتخصصة التي تغلق بها مرحلة تقديم أدلة الإثبات من إجراءات المحاكمة.

ووجهت إلى السيد غوكاتي والسيد هارادیناي تهمتان بارتكاب جرائم ضد النظام العام هي عرقلة أداء الأشخاص الرسميين لواجباتهم الرسمية، وأربع تهم بارتكاب جرائم ضد إقامة العدل والإدارة العامة هي الترهيب أثناء المحاكمات الجنائية، والانتقام، وتهمتان بانتهاك سرية المحاكمات.

وأغلق مكتب الادعاء المتخصص قضيته رسميا في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي 2 شباط/فبراير 2022، بعد استدعاء 10 شهود للإدلاء بشهاداتهم، أغلقت جهة الدفاع عن هارادیناي وغوكاتي قضيتيهما رسميا. وفي 3 شباط/فبراير، أغلقت هيئة المحاكمة، في جملة أمور، إجراءات الإثبات في هذه القضية. وقدمت الأطراف الـ 12 مذكراتها النهائية المتعلقة بالمحاكمة في 3 آذار/مارس 2022 وقدمت بيانات ختامية وردودا وتعليقات بين 14 و 17 آذار/مارس 2022.

ولا تزال الإجراءات التمهيدية للمحاكمة جارية في القضايا المرفوعة ضد هاشم ثاتشي، وقدري فيسيلي، ورجب سليمي، ويعقوب كراسنيشي، وبييتر شالا. فقد قدم مكتب الادعاء المتخصص مذكرته التمهيدية في قضية ثاتشي وآخرين في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021. والمدعى عليهم في هذه القضية متهمون بست تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية هي الاضطهاد، والسجن، وأعمال لاإنسانية أخرى، والتعذيب، والقتل، وإخفاء الأشخاص قسريا، وأربع تهم بارتكاب جرائم حرب هي الاعتقال والاحتجاز غير القانونيين أو التعسفيان، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والقتل.

وفي القضية المرفوعة ضد السيد شالا، المتهم بأربع تهم بارتكاب جرائم حرب هي الاحتجاز التعسفي والمعاملة القاسية والتعذيب والقتل، قدم مكتب الادعاء المتخصص مذكرته التمهيدية في 28 كانون الثاني/يناير 2022. ولا تزال الإجراءات التمهيدية للمحاكمة جارية في هذه القضية أيضا.

وأصدرت الرئيسة وقاضي الإجراءات التمهيدية وهيئتا المحكمة وهيئات محكمة الاستئناف 427 أمرا وقرارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعُقدت ست جلسات استماع أمام قاضي الإجراءات التمهيدية و 58 جلسة أمام هيئتي المحكمة. وحضر الأطراف جلسات الاستماع شخصيا وعن طريق التداول بالفيديو.

وإثر استئناف الزيارات الشخصية من جانب الأسرة المباشرة للمحتجزين الثمانية في الدوائر المتخصصة في منتصف تموز/يوليه 2021، جرى توسيع نطاق الزيارات ليشمل أفراد الأسرة الآخرين وسائر الزوار في أيلول/سبتمبر 2021. ورغم إيقاف الزيارات الشخصية لبضعة أسابيع في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بسبب الوضع المتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الدولة المضيفة، يُسِّر إجراء ما مجموعه 198 زيارة إلى مرافق الاحتجاز التابعة للدوائر المتخصصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ففي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2021، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأمين المظالم التابع للدوائر المتخصصة، على التوالي، بزيارات إلى مرافق الاحتجاز التابعة للدوائر المتخصصة وفقا للإطار القانوني للدوائر المتخصصة.

وفي كانون الثاني/يناير 2022، وعملا بقرار من قاضي الإجراءات التمهيدية، أجرت الدوائر المتخصصة، لأسباب إنسانية، زيارة إلى كوسوفو لأحد المحتجزين، وهي الزيارة الثالثة من نوعها حتى الآن.

وفي 27 كانون الثاني/يناير 2022، كلف رئيس قلم المحكمة محامي المجني عليهم بتمثيل المجني عليهم المشاركين في القضية المرفوعة ضد السيد شالا. وبحلول منتصف شباط/فبراير، كان هناك 29 مجنيا عليهم من المشاركين المقبولين في ثلاث من القضايا الأربع المعروضة على الدوائر المتخصصة: واحد في القضية المرفوعة ضد السيد شالا؛ و 8 في القضية المرفوعة ضد السيد مصطفى؛ و 20 في القضية المرفوعة ضد السيد ثاتشي وآخرين. وتتضمن قائمة محامي الدفاع المتاحة للجمهور أسماء 219 شخصا مؤهلين لممارسة المهنة لدى الدوائر المتخصصة، منهم 107 أشخاص مؤهلين لتمثيل المجني عليهم.

ورغم أن أنشطة التواصل التي اضطلعت بها الدوائر المتخصصة نُفذت بشكل رئيسي عبر الإنترنت طوال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد سافر الرئيس ورئيس قلم المحكمة إلى كوسوفو في الفترة من 6 إلى 9 أيلول/سبتمبر 2021، حيث عقدا حدثين للتواصل مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، والتقيا بأعضاء من السلك الدبلوماسي والمجتمع الدولي والمحلي وأجريا معهم مقابلات إعلامية. واستجابة للتعليقات الواردة من ممثلي المجتمع المدني خلال الزيارة، بدأت الدوائر المتخصصة في بث الجلسات العلنية على قناتها على يوتيوب وتعقد جلسات إحاطة إعلامية أسبوعية عبر الإنترنت، يتم خلالها تقديم آخر الأخبار عن المحاكمات، وفتحت أيضا حسابها الخاص الثلاثي اللغات على تويتر.

وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021، مَثُلت الرئيسة شخصيا أمام اللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي في بروكسل، حيث أطلعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الأنشطة القضائية للدوائر المتخصصة وأجابت على الأسئلة المطروحة.

وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أطلعت الرئيسة ورئيس القلم والمدعي المتخصص، عن طريق التداول بالفيديو، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة المساهمة التي تتخذ من لاهاي مقرا لها، على عمل الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي المتخصص في إطار الإحاطة الإعلامية التي يقدمونها سنويًا للسلك الدبلوماسي.

وما فتئ مكتب المدعي المتخصص يشارك باستمرار في الكشف عن الأدلة والمواد التي في حوزته على النحو المنصوص عليه في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المعمول بها في الدوائر المتخصصة. وقد اعترض على طلبات بالإفراج المؤقت، محتجا في عدد من عرائضه بوجود خطر حقيقي وفعلي في أن يسعى المتهمون، في حالة الإفراج عنهم، إلى عرقلة إجراءات المحكمة والتأثير على الشهود.

وواصل مكتب المدعي المتخصص مقابلة الشهود والمشتبه فيهم في كل من لاهاي، بهولندا، وفي بريشتينا، بكوسوفو؛ واستعراض الأدلة المستندية التي جُمعت أثناء التحقيق وإعدادها لأغراض الكشف عنها؛ والعمل مع السلطات المختصة لكفالة الموافقة على الوثائق لاستخدامها في المحكمة والسماح للشهود بالإدلاء بشهاداتهم في المحكمة. ولا يزال المكتب يطلب مشاركة ودعم المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وفرادى الدول في هذه الأنشطة وجميع الأنشطة الأخرى.

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في 15 آذار/مارس 2022)

البلد	*النساء*	*الرجال*	*المجموع*
النمسا	1	–	1
ألمانيا	2	–	2
فنلندا	–	1	1
سلوفينيا	–	1	1
الاتحاد الروسي	1	1	2
هنغاريا	–	1	1
أوكرانيا	–	1	1
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	–	1	1
المجموع	**4**	**6**	**10**

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في 15 آذار/مارس 2022)

البلد	*النساء*	*الرجال*	*المجموع*
تشيكيا	–	2	2
بولندا	–	1	1
جمهورية مولدوفا	–	1	1
رومانيا	–	1	1
تركيا	1	–	1
أوكرانيا	1	1	2
المجموع	**2**	**6**	**8**

الخريطة

UNMIK
MARCH 2022
UNITED NATIONS
Geospatial
21°E
43°N
42°N
SERBIA
MONTENEGRO
ALBANIA
NORTH MACEDONIA
K o s o v o
Jošanička Banja
Brus
Pavlica
Lepenac
Razbojna
Blace
Trbunje
Mercez
Prokuplje
Rudnica
Novi Pazar
Dren
Kuršumlija
Sočanica
Zirče
Tutin
Banjska
HQ Regional
MLT North
Trpezi
Kosovska Mitrovica
Lebane
Lece
Batlava
Rožaj
Rakoš
Istok
Vučitrn
Lužane
HQ UNMIK
HQ MLC
MLT MLT- KFOR
Tulare
Ravna Banja
Srbica
Vitomirica
Peć
Obilić
Priština
Zlokućane
Kosovo Polje
Ogošte
Janjevo
Streoc
Deçani
Vlaški Drenovac
Lipljan
Odanovce
Gnjilane
Ratkovac
Orahovac
Štimlje
Đakovica
Tropojë
Žegra
Biljača
Zrze
Suva Reka
Uroševac
Požaranje
Velika Kruša
Damjane
Pirane
Preševo
Kačanik
Prizren
Štrpce
Tabanovce
Slupčane
Žur
Kumanovo
Kukës
Tearce
Dragaš
Selce
Tetovo
Skopje
Kamenjane
Restelica
Dračevo
Zelenikovo
Vardar
Vrapčište
Brodec
Gostivar
National capital
Administrative capital
Town, village
Major airport
International boundary
Operational boundary
Highway
Main road
Secondary road
Railway
0 10 20 km
0 5 10mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4133 Rev. 89
Mar 2022